

ثلاثون عامًا على بكين:

# لا تزال النساء تسعى لإدراج الهجرة في جدول أعمال الإنصاف والمساواة الجندرية

ورقة إحاطة لشبكة النساء في الهجرة

مارس 2025



[www.womeninmigration.com](http://www.womeninmigration.com)



[wimninfo@womeninmigration.org](mailto:wimninfo@womeninmigration.org)



# جدول المحتويات

ملخص

0...01	مقدمة
03	الحاضر
	الخلفية
06	الهجرة في منحة عمل
06	بيكين
	دور لجنة وضع المرأة التابعة للأمم
09	الطريق إلى الأمام المتحدة
10	الهجرة كقضية عامة.. لسمحة
12	نوصي لجنة وضع المرأة بالتابعة للأمم المتحدة
20	إلخلاقة
0	تذييل
21	



## ملخص تنفيذي:

كان إعلان منهج عمل بيكين (1995)، الذي اعتمده 189 دولة عضو في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالنساء، علامة فارقة بالنسبة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، دفعت المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني بجدول الأعمال إلى أبعد من ذلك - حيث قدمت نقدًا للعولمة الليبرالية الجديدة؛ ونهجًا نسويًا في السياسات الاقتصادية الكلية؛ ومنظورًا للعدالة البيئية لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة.



وفي حين اعترفت المنصة ببعض التحديات التي تواجهها النساء المهاجرات، إلا أنها افتقرت إلى إطار شامل لمعالجة العوامل المنهجية التي تدفع الهجرة وتقاطعها مع أشكال التمييز الأخرى. ولسوء الحظ، ظلت الهجرة مجاًً قليل المعالجة. وبعد مرور ثلاثين عامًا ومع تصاعد النزعة القومية الشعبوية، يجب أن تحتل الهجرة مركز الصدارة في العمل الجماعي لأصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بمنهج عمل بيكين.

يسلط برنامج شبكة النساء في الهجرة (WIMN) الضوء على أشكال الاضطهاد المتقاطعة التي تواجهها النساء المهاجرات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الجنس، والعرق، والطبقة الاجتماعية، والتوجه الجنسي، والهوية الجنسية، والدين، والقدرة، والجنسية. في عام 2024،

جمعت شبكة النساء في الهجرة برنامج عمل بيكين

على مستوى القاعدة الشعبية من جميع

تجمع ورقة الإحاطة هذه أصوات النساء المهاجرات في تحليل الظروف المنهجية التي تفاقم من تقلص الحيز المدني وزيادة عدم الاستقرار. ويشمل ذلك آثار الأجندات النيوليبرالية الجديدة، والسياسات القومية المعادية للمهاجرين، والكوارث الناجمة عن تغير المناخ - مثل الجفاف والفيضانات والظواهر الجوية القاسية - والحروب والنزاعات المسلحة. بشكل جماعي، نحن نجمع بين المجالات الـ 12 ذات الأهمية الحاسمة في منهج عمل بروكسل مع حقائق الهجرة التي يجب معالجتها. ونقترح مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء ولجنة وضع المرأة، ونرى أن تجاملها سيحد بشدة من فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. ومن الأهمية بمكان إدماج اعتبارات الهجرة في جميع جوانب منهج عمل بيكين ووضع سياسات لا تقتصر على

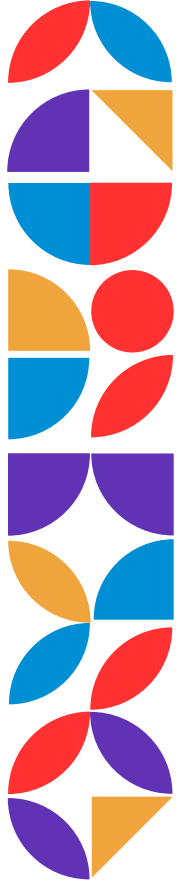


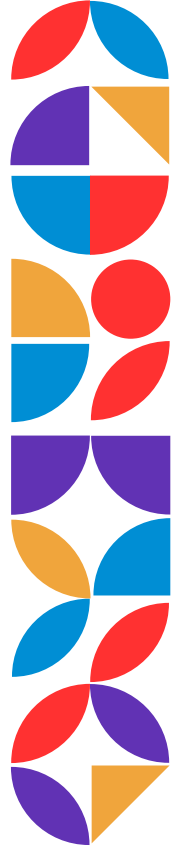
## مقدمة:

يصادف عام 2025 الذكرى الثلاثين لمنهاج عمل بيكين. ويتزامن ذلك مع عودة الاستبداد وتآكل المعايير الديمقراطية. وفي الوقت الذي تتكشف فيه الانقلابات العسكرية والحروب العنيفة والكوارث المناخية التي يتسبب فيها الإنسان - والتي تؤدي إلى تشريد فقراء العالم وتجريدهم من ممتلكاتهم - يجب علينا أن نحدد الأسباب المنهجية الكامنة وراء هذه الحقائق. توفر مراجعة بيكين+30 وتنشيط لجنة وضع المرأة لحظة لمواجهة رد الفعل العنيف ضد حقوق المرأة.

وتؤرشف الاستعراضات الخمسة السابقة لمنهاج عمل بيكين+30، إلى جانب المساحات البديلة المنخرطة في تعزيزه، تاريخاً من المقاربات المختلفة في صنع السياسات. ويتم التعبير عن الاختلافات من حيث التوتر بين سبل الانتصاف الموجهة نحو الخدمات مقابل المقاربات النظامية متعددة الجوانب، والتفاوض بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تشكيل جدول الأعمال العالمي للمساواة بين الجنسين.

وانطلاقاً من الاستعراض السادس في الذكرى الثلاثين لمؤتمر بيكين، يجب أن تكون الهجرة في مقدمة مطالبنا ومركزها، مع الاعتراف بحتميتها الملحة وواقعها الشامل في جميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر، مع التخلي عن النهج الحمائية التي كانت متبعة في الماضي. فمثل هذا النهج وحده يمكن أن يشمل جميع النساء في الالتزام بحقوق الإنسان العالمية وبناء تحالف موحد لتحدي رياح صعود الشعبوية والسياسات الرجعية على الصعيد العالمي.





## ١. الحاضر

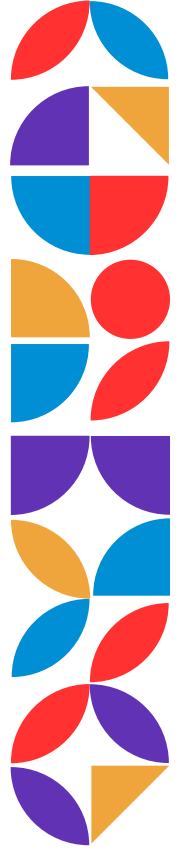
يعد منهاج عمل بيكين (1995) وثيقة تاريخية للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ومع ذلك، في حين أن الهجرة عنصر محوري في تحقيق حقوق المرأة والأشخاص المتنوعين جنسانياً، إلا أن المنهاج يعالج هذه القضية بشكل غير متسق ويفشل في معالجة العوامل التي تدفع إلى الهجرة.

وقد عكست مراجعة بيكين +25 (2020) جهود دعاة المساواة بين الجنسين لمواجهة رد الفعل العكسي، فضلاً عن التغيرات في حالة الاقتصاد والعمل وأنظمة الحدود والأنظمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. في ذلك الوقت، لاحظت الكاتبة والناشطة أرونداتي روي أن الأوبئة أجبرت الناس تاريخياً على تخيل عالماً من جديد - أي أنها كانت بوابة لا يجب أن نعبرها بحث التحيز والعنف [أ]. ومع ذلك، وبعد مرور نصف عقد من الزمن، وبعد نصف عقد من التراجع عن الحقوق، لا يزال العالم مثقلاً بالجشع في اقتصاده، والكرهية في سياساته، والحرمان من حقوق مجتمعاته، واعتقال وترحيل مهاجريه، وزعزعة استقرار ديمقراطياته، وتجريم فقرائه.

في الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيكين، تشهد حقوق الإنسان تراجعاً - مما يدل على أن طبيعتها "غير القابلة للتصرف" لا تصلح كبوصلة للعمل السياسي وصنع السياسات. كما أن قوة النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي نفسه في تراجع. فقد أتاحت الجائحة الفرصة للعديد من الحكومات لتقليص الحيز المدني وإعلان حالات الطوارئ القصوى وزيادة الرقابة والمراقبة. ولم تقتصر هذه الظاهرة على الحدود الوطنية، بل تجاوزتها إلى الفضاءات الدولية والبروتوكولات الإقليمية ومناطق العبور. وعلى وجه الخصوص، وجد المهاجرون أنفسهم عالقين في المناطق الحدودية دون تعويض، وتم تجريمهم مع منظمات المجتمع المدني التي هبّت لدعمهم حيث تم الخلط عمداً بين السياسات المتعلقة بالاتجار والتهريب.

عندما بدأت الجائحة في الانحسار، لم تعد حكومات عديدة تختبئ وراء حالة الاستثناء في مجال الصحة العامة، مما كشف عن طبيعتها القمعية بينما استجاب العديد من المواطنين لانعدام الأمن الاقتصادي بتبني ردود فعل معادية للأجانب واستبدادية. وظهرت النزعة القومية المتطرفة، وإنكار المناخ، وتزايد كراهية الأجانب والسياسات المناهضة للهجرة، والنزعة المحافظة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية - إلى جانب كراهية النساء المؤسسية والتمييز ضد الكوير والسود والسكان الأصليين الملونين، من بين أعراض أخرى تعلن عن صعود الاستبداد. وباستخدام الخطاب الشعبوي، تدعي الحكومات الاستبدادية أنها تمثل "شعباً" مرددةً سوابق تاريخية تُستخدم فيها المظالم الاقتصادية كسلاح للإقصاء.

ومن خلال اختلاق وإعادة إنتاج العداوات بين "نحن وهم"، المواطن والمهاجر، والليبرالية الجديدة وحقوق الإنسان، تحاول الأنظمة نزع الشرعية عن الأجناس النسوية التقدمية، مدعية أنها لا تمثل "الشخص العادي" وأنها بعيدة عن الشعب. وقد تمت تعبئة الشعوبية باستخدام القلق المتجذر في الخوف من عدم الاستقرار الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي - بزعم أن المهاجرين هم السبب في ذلك.

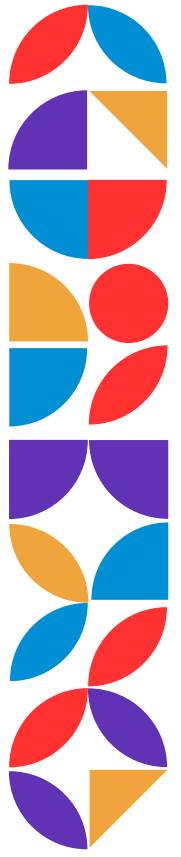


وفي الوقت نفسه، تزايدت أعداد النازحين في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاهًا عالميًا مقلقًا للتراجع الديمقراطي، اتسم بتزايد الانقلابات العسكرية [ii]، والاستيلاء على السلطة الاستبدادية، والتدخلات والنزاعات المسلحة وتآكل الحريات المدنية. من غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، استولت الطغمة العسكرية على السلطة، وغالبًا ما تقمع المعارضة بعنف. وفي الوقت نفسه، قام القادة المنتخبون على مختلف البلدان بتعزيز سلطتهم من خلال وسائل ديمقراطية وغير ديمقراطية على حد سواء - بما في ذلك تقويض الطابع التمثيلي للديمقراطيات لصالح النخبة السياسية، والتلاعب بالانتخابات، وقمع المعارضة، وتفكيك المؤسسات الديمقراطية. ويشكل هذا التآكل في المعايير الديمقراطية تهديدًا كبيرًا لحياة البشر، والاستقرار العالمي، وعلى وجه الخصوص حقوق المهاجرين.

**لا تزال الحروب والنزاعات المسلحة تتسبب في خسائر مدمرة في حياة الشعوب، لا سيما النساء والفتيات والمهاجرين وغيرهم من الفئات السكانية التي تعاني بالفعل من أوجه ضعف منهجية غير متناسبة في الدخل والوضع الاجتماعي والاقتصادي ومختلف أشكال التمييز التي تعيق الوصول إلى الحياة وسبل العيش.**

بالإضافة إلى التشرذم الناجم عن الحروب والنزاعات المسلحة، ساهمت الزيادة الكبيرة في الكوارث المرتبطة بالمناخ - مع وقوع أنواع عديدة من الأحداث المتطرفة في جميع أنحاء العالم - في هشاشة الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء والفتيات المهمشات وسكان الجنوب العالمي الذين يتحملون أعباء غير متناسبة من حيث تأثير المناخ. وتساهم إزالة الغابات على نطاق واسع لأغراض الزراعة وقطع الأشجار والتعدين في تغير المناخ من خلال إطلاق ثاني أكسيد الكربون وتعطيل أنماط هطول الأمطار. كما يؤدي إلى تآكل التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، مما يؤثر على سبل العيش المحلية والأمن الغذائي. ويساهم التلوث الصناعي، لا سيما من صناعات الوقود الأحفوري، بشكل كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما أن لتلوث الهواء والمياه آثارًا مباشرة ومدمرة على صحة الإنسان والبيئة في أجزاء كثيرة من العالم، مع تأثير أكبر على جنوب الكرة الأرضية، مما يؤدي باستمرار إلى تعطيل الحياة والتسبب في زيادة النزوح.

**وباستخدام الخطاب الشعبوي، تدعي الحكومات الاستبدادية أنها تمثل "شعبًا" مرددةً سوابق تاريخية تُستخدم فيها المظالم الاقتصادية كسلاح للإقصاء.**

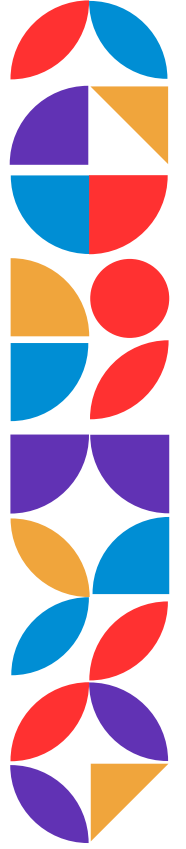


كما أن استخراج المياه غير المستدام لأغراض الزراعة والصناعة والاستهلاك الحضري يستنزف احتياطات المياه الجوفية، مما يؤدي إلى ندرة المياه وانخفاض الإنتاجية الزراعية والنزاعات على الوصول إلى المياه. في الوقت نفسه، أدت موجة حرّ قياسية في القطب الشمالي في يونيو 2020 إلى ذوبان الجليد بسرعة وساهمت في ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يهدد المجتمعات الساحلية.[iii] في عام 2023، أثرت موجة حر عالمية على أجزاء كثيرة من العالم، حيث سجلت العديد من المواقع درجات حرارة قياسية. أدت هذه الظواهر التي هي من صنع الإنسان إلى تدمير المنازل ومصادر الرزق، مما أدى إلى زيادة النزوح الداخلي والهجرة عبر الحدود. وبما أن التشكيك في المناخ ينكر هذه الأزمات المقلقة التي هي من صنع الإنسان، فإنه ينكر أيضًا تأثيرها غير المتناسب على المجتمعات المهمشة في جنوب الكرة الأرضية، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف والتعافي.

وبما أن هؤلاء السكان هم الأقل مساهمة في هذه المشكلة، فإنهم يتحملون العبء الأكبر من آثارها. نفس الأنظمة التي صعدت إلى السلطة من خلال الخطابات الشعبوية تعمل من خلال الإنكار: فهي تنكر الآثار الجنسانية للأزمات على النساء والفتيات اللاتي يتحملن مسؤولية الحصول على الغذاء وتقنيته أثناء المجاعة وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة والحروب. إنهم ينكرون ترابط الأزمة المناخية مع أنظمة الحكم والإنتاج الاستخراجية والاستعمارية والأبوية ومسؤوليتها في تعزيز الصراع في الخارج. إنهم يحرمون الأعداد المتزايدة من النازحين من الوصول إلى الملاذ، والعمل اللائق، والخدمات العامة المعززة للمساواة، والحياة الكريمة، ومسارات الهجرة الكريمة. والأسوأ من ذلك أنهم يستغلون الكوارث ذاتها التي صنعوها ويدعون المواطنين إلى "الالتفاف حول العلم". وكان الرد على ذلك هو التراجع عن الحقوق. ومن بين هذه الحقوق خصخصة الخدمات العامة التي وضعت عبئًا أكبر على النساء في تقديم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل والمجتمع، وأضعفت حقوقهن في العمل في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر.

إن هذا الواقع الحالي يبعث على اليقظة ولكن يجب ألا يصبح معيّنًا. وتواجه الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني هذا الواقع من خلال العمل المتواصل الذي تقوم به الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني لمواجهة هذا الواقع.

**وبما أن التشكيك في المناخ ينكر هذه الأزمات المقلقة التي هي من صنع الإنسان، فإنه ينكر أيضًا تأثيرها غير المتناسب على المجتمعات المهمشة في جنوب الكرة الأرضية، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف والتعافي.**



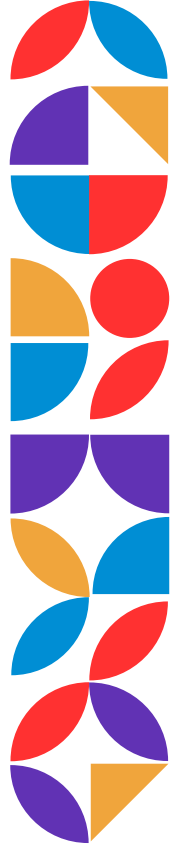
## ١١. الخلفية: الهجرة

### ومنهاج عمل بيكين: الهجرة في منهاج عمل بيكين:

لم تظهر العاملات المهاجرات في وثيقة منهاج عمل بيكين (1995) إلا من خلال إشارة مقتضبة إلى قضايا الهجرة الداخلية والخارجية الخاصة التي تؤثر بشكل كبير على النساء والفتيات، وغالبًا ما تفاقم من أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل. وعلى وجه الخصوص، يشير المنهاج إلى حماية النساء من الاستغلال والعنف، وحصولهن على التعليم والعمل، والقضاء على الممارسات التمييزية، مع الاعتراف بارتباط الهجرة بمجالات أخرى بالغة الأهمية مثل الفقر والصحة والعنف ضد النساء [١٧]. وقد أغفلت الوثيقة تناول العوامل الدافعة للهجرة، بما في ذلك سياسات التكيف الهيكلي، واقتصادات السوق الليبرالية الجديدة، والأجندات المدعومة من بلد المنشأ لتعزيز نمو التحويلات المالية، من بين عوامل أخرى تحدد البنية التحتية التي تهاجر من خلالها النساء والفتيات وأسرهن. وبدلاً من ذلك، أشارت الوثيقة إلى النساء المهاجرات واللاجئات والمتاجر بهن من خلال لغة الحماية والدعوة إلى سياسة تراعي الفوارق بين الجنسين. وفي حين أن الدعوات إلى مقاربات "مراعية للنوع الاجتماعي" في السياسة ربما كانت رائدة في ذلك الوقت، إلا أن تجاهل ديناميات السلطة والهيكل التي تنتج نقاط الضعف هذه وتديمها، مثل أسواق العمل النيوليبرالية وسياسات التجريم في الهجرة، ترك فجوة واسعة. كما أن نهج حماية النساء ترك المهاجرات يتطلعن إلى ما هو أكثر من ذلك: ليس حمايتهن الفردية، بل تعزيز حقوقهن.

**أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر بيكين +5 (2000) بالتحديات التي كانت غائبة في السابق فيما يتعلق بحقوق المرأة.** خاصة فيما يتعلق بوصول المرأة إلى أماكن صنع القرار، والحاجة إلى تحليل جنساني لسياسة الاقتصاد الكلي، والالتزامات المطلوبة في ضوء التقدم التكنولوجي. وقد عكست الوثيقة الختامية لعام 2000 أزمة فيروس نقص المناعة البشرية، وتكثيف العولمة الليبرالية الجديدة على بلدان الجنوب - بما في ذلك أزمة الديون، وبرامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (إلغاء الضوابط التنظيمية وتخفيضات ميزانية القطاع العام وسياسات التنمية الموجهة نحو التصدير - والدفع باتجاه تحرير التجارة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995. ونجحت حملة قوية من قبل بعض حكومات الجنوب العالمي وحلفاء المجتمع المدني في تضمين إشارات مهمة إلى التأثير السلبي "للعولمة"، مما أدى إلى دعوة قيّمة لسياسة اقتصادية كلية نسوية. وعلى الرغم من أن هذه كلها دوافع مهمة للهجرة، إلا أن الوثيقة لم تذكر الهجرة صراحة في هذا السياق.

**ومن التطورات المهمة في الوثيقة الختامية لعام 2000 الاعتراف بأشكال التمييز المتعددة. وكانت هذه علامة مبكرة نحو المقاربات النسوية المتعددة الجوانب، والتي تعترف بتنوع تجربة المرأة والاضطهاد المتعدد الذي تعيشه المرأة من منظور منهجي. وقد كان ذلك نقطة مرجعية للنسويات بناءً على سنوات من جهود التنظيم السابقة.**



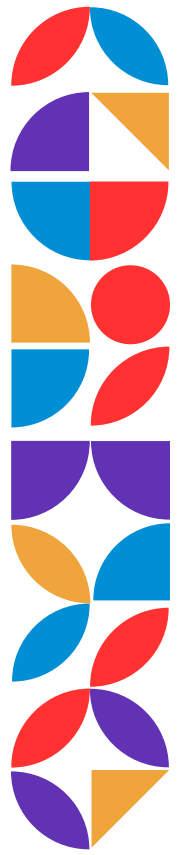
ويعترف منهاج العمل بأن النساء يواجهن عوائق تحول دون تحقيق المساواة الكاملة والتقدم بسبب عوامل مثل العرق أو السن أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الدين أو الإعاقة، أو لأنهن من نساء الشعوب الأصلية أو من وضع آخر. وتواجه العديد من النساء عقبات محددة تتعلق بوضعهن العائلي، لا سيما كونهن آباء عازبين، وبوضعهن الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك ظروف معيشتهم في المناطق الريفية أو المعزولة أو الفقيرة. وتوجد عوائق إضافية أيضاً بالنسبة إلى اللاجئين والنازحات الأخريات، بما في ذلك النازحات داخلياً، وكذلك المهاجرات والمهاجرات، بما في ذلك العاملات المهاجرات. كما أن العديد من النساء يتأثرن بشكل خاص بالكوارث البيئية والأمراض الخطيرة والمعدية ومختلف أشكال العنف ضد النساء.[v]

ومن التطورات الأخرى الجديرة بالملاحظة أن الجمعية العامة قد أشارت إلى التقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في أسواق العمل[vi] كمؤشر خاطئ أخفى استمرار الفجوة بين الجنسين وهيمنة العمل غير الرسمي وغير مدفوع الأجر بالنسبة للمرأة.

**وفي حين أن الدعوات إلى مقاربات "مراعية للنوع الاجتماعي" في السياسة ربما كانت رائدة في ذلك الوقت، إلا أن تجاهل ديناميات السلطة والهيكل التي تنتج نقاط الضعف هذه وتديمها، مثل أسواق العمل النيوليبرالية وسياسات التجريم في الهجرة، ترك فجوة واسعة.**

وفي الوقت نفسه، أخفقت الوثيقة الختامية في تلبية عدد من الأولويات الرئيسية لمنظمات حقوق المرأة:

1. أولاً، قوبلت محاولات **تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية** للنساء، لا سيما فيما يتعلق بالإجهاض، بمعارضة شديدة من قبل الحكومات المحافظة ولم تؤد إلى أي تغيير، على الرغم من أن الوثيقة الختامية أعادت التأكيد في نهاية المطاف على اللغة الحالية بشأن حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك حقها في التحكم في حياتها الجنسية، واعترفت بالأثر الكبير لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المرأة.[vii]
2. ثانياً، استناداً إلى جهود منهاج عمل بيكين لتناول الهجرة بإيجاز، أُضيفت لغة تدعم حقوق الإنسان للمرأة بما في ذلك حقها في حرية التنقل والحماية من الاستغلال والعنف، والوصول إلى العدالة في سياقاتها المحلية وطوال دورة الهجرة، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي.[viii] وقد نظرت بكين +5 إلى الهجرة في سياق حقوق العمل وأكدت على استغلال المهاجرات في الاقتصاد غير الرسمي مثل قطاع العمل المنزلي. وتؤكد الإشارة إلى الهجرة في التوصيات على حقوق جميع النساء المهاجرات، ولكنها تدعو فقط إلى سياسات "لتلبية الاحتياجات الخاصة للمهاجرات الموثقات." [ix]



كما دعت الوثيقة الختامية إلى إدماج المهاجرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدان المضيفة، مع احترام هوياتهن الثقافية والدينية. وقد اعتبر المنظمون النسويون الإشارات الثقافية سلاحًا ذا حدين: ففي حين أن الالتزام بالإدماج الثقافي للمهاجرات يعد بوصول أكبر إلى مساحات الحياة والعمل والترفيه داخل بلدان المقصد، فإن اللغة المتعلقة بالهويات الثقافية قد تعزز القوالب النمطية والثنائيات بين الذات والآخر، أو بين الوطني والمهاجر.

3. ثالثًا وربما الأهم من ذلك، طالبت الحركات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بالالتزام بموارد مالية لأهداف ومؤشرات محددة زمنيًا ومعالم ملموسة من أجل نقل الاتفاقية من الورق إلى الواقع. [X] ومع ذلك، لم يتم تلبية الضغط من أجل نقل الاتفاقيات الدولية غير الملزمة نحو اتخاذ إجراءات سياسية ضمن جدول زمني ملموس.

**لم يتم إحراز تقدم يذكر بشأن الهجرة في مراجعة بيكين +10 (2005).** أقرت الوثيقة بالاتجار بالبشر والعمل القسري، مع التركيز بشكل خاص على العمالة غير الرسمية وقنوات الهجرة غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، عاد بقوة الميل إلى التفكير في حماية النساء بدلاً من التفكير في حقوقهن أو الأسباب المنهجية لأوضاعهن.

وقد أشارت **مراجعة بيكين +15 (2010)** بإيجاز إلى "المشاكل غير المتناسبة التي تواجه الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء المهاجرات" مثل زيادة الفقر، وعدم القدرة على الإلمام بالقانون، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الانتصاف القانوني، وعدم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار التقرير إلى أن عدة بلدان عدلت قوانينها لتوفير سبل الإقامة للناجيات من الاتجار بالبشر، وتحسين جمع البيانات عن الهجرة، وعدم تناسب العنف ضد العاملات المنزليات المهاجرات، واستحداث إجراءات لجوء تراعي الفوارق بين الجنسين، والحاجة إلى تدابير أقوى ضد العنف الذي تواجهه العاملات المنزليات المهاجرات. وشددت على الحريات الأساسية للمهاجرات، ودعت إلى وضع إطار عمل لإدماج اللاجئات.

لا يذكر **الإعلان السياسي لبيكين +20 (2015)** الهجرة ولكنه يشير إلى حقوق "جميع النساء والفتيات". أما تقرير الأمين العام (2015) فيكتفي بالإشارة إلى الحاجة إلى خدمات عالية الجودة للمهاجرات ويشير إلى الجهود الوطنية لإدماج المهاجرات - أي ذكر الهجرة مرتين!

**وأخيرًا أحدثت مراجعة بيكين +25 (2020) تحولًا نموذجيًا في الخطاب من خلال إدخال لغة تقاطعية، بدلاً من الخطاب المعتمد على الحساسية الجنسانية والثقافية.** مع العقد الجديد، تم توضيح الروابط بين تغير المناخ والتدهور البيئي والنزوح وحقوق النساء. [xi]



## دور لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة (CSW) :

يُعد منهاج عمل بيجين وثيقة أساسية لتعزيز حقوق المرأة وإعمالها في جميع أنحاء العالم، ويستخدم في الدعوة عبر منظمات متعددة. ومن بين هذه المنظمات، لا تزال لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة (CSW) هي المنبر العالمي الأكثر تأثيراً في سياسة حقوق المرأة، على الرغم من تضائل تأثيرها. في الماضي، لعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تعزيز دور لجنة وضع المرأة في صياغة اتفاقيات رائدة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بما في ذلك بروتوكولها الاختياري. ولكن خلال مراجعات الذكرى العشرين والذكرى الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين في عام 2015، تقلصت مشاركة المجتمع المدني بشكل كبير. [xii] كان بيجين +5 هو آخر استعراض لمنهاج عمل بيجين الذي أسفر عن وثيقة ختامية متفاوض عليها! أما الاستعراضات اللاحقة فقد اقتصر على ملخصات للتقدم المحرز على المستويين الوطني والإقليمي.

وقد اقترن ذلك بردود فعل شديدة من قبل الحكومات الأعضاء في لجنة وضع المرأة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لمنهاج عمل بيجين والنهوض بحقوق المرأة بشكل عام - مما حول اللجنة إلى ساحة معركة مع جهود مكثفة لمجرد الحفاظ على الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين. وساهمت هذه العوامل في الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة وإعلانات السنة الاستعراضية السياسية التي افتقرت إلى الالتزام أو الزخم الحقيقي - وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع إنجازات مؤتمر بيجين 1995.

ذكر منتدى جيل المساواة، الذي عقده هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2021، أنه "لم يتغير الكثير" [xiii] منذ منهاج عمل بيجين. ومن أجل توفير مساحة إضافية للعمل التحويلي، دعا جيل المساواة الحكومات والشركات والمجتمعات المدنية إلى أن تصبح من الجهات الملتزمة.

ومن خلال خطة التسريع الدولية للمساواة بين الجنسين، اقترحت "جيل المساواة" ستة مجالات لدفع عمل التحالف:

- العنف القائم على النوع الاجتماعي
- العدالة والحقوق الاقتصادية
- الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية
- العمل النسوي من أجل العدالة المناخية
- التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين
- الحركة والقيادة النسوية



تعكس هذه الفئات صدى مجالات العمل الاثني عشر التي تم تحديدها في بيكين وتكثيفها مع الاعتراف بالحاجة إلى الاستجابة لسياق جديد وإعادة تنشيط العملية. تتفاعل معظم المجالات الاثني عشر وهذه المحاور الستة مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015.

تعكس هذه الفئات صدى مجالات العمل الاثني عشر التي تم تحديدها في بيكين وتكثيفها مع الاعتراف بالحاجة إلى الاستجابة لسياق جديد وإعادة تنشيط العملية. تتفاعل معظم المجالات الاثني عشر وهذه المحاور الستة مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015. وتشمل أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر:

- القضاء على الفقر (الهدف 1)؛
- وتحسين الصحة والحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية (الهدف 3)؛
- والمساواة في الحصول على التعليم والتدريب (الهدف 4)؛
- والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)؛ والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (8)؛
- والحد من أوجه عدم المساواة في مجال الهجرة (10)؛
- والعمل المناخي (13)؛
- والمساواة في الوصول إلى العدالة (الهدف 16).

كما جلبت **مبادرة المساواة الجندرية**، التي لا تزال مستمرة، موارد مالية ومجتمعًا مدنيًا معبأً من أجل النهوض بمنهاج عمل بيكين. في أواخر عام 2024، أنشأ ميثاق الأمم المتحدة من أجل المستقبل عملية لتنشيط لجنة وضع المرأة، تركز على ملاءمة السياسات والفعالية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وستتوج هذه العملية بخطة تُعرض على الجمعية العامة في عام 2025. وفي الوقت نفسه، ستقوم لجنة وضع المرأة في مارس/آذار بصياغة برنامج عملها للسنوات الخمس المقبلة.

يشهد العالم اليوم تغيرًا سريعًا يستحق التدخل العاجل. لقد كانت السنوات الثلاثين من المراجعة والدعوة حول منهاج عمل بيكين غير مستقرة. وترديدًا لكلمات الناشطة النسوية والشاعرة، أودري لورد، بأنه "لا يوجد شيء اسمه نضال أحادي القضية لأننا لا نعيش حياة أحادية القضية"، فإننا ندرك أن الإشارات المتفرقة للهجرة غير كافية، إذ لا يمكن تحقيق حقوق المرأة دون التطرق أيضًا إلى عدالة المهاجرات.



## الهجرة كمحدد رئيسي للتقدم نحو الإنصاف والمساواة:

على الرغم من الإشارة إلى الهجرة بشكل دوري ضمن بعض مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في منهاج عمل بيكين الـ12، إلا أنها لا تحظى بمكانة مستقلة ولا يتم تعميمها في مجمل الرؤية الخاصة بتحقيق حقوق المرأة. ويجب ألا تكون الهجرة وظروفها والعوامل الدافعة لها من الأمور الثانوية. بل يجب تناولها في سياق كل مجال من مجالات منهاج عمل بيكين الاثني عشر وفي نقاط الضعف المتداخلة التي تخلقها عوامل مثل العرق والإثنية والأصل القومي والقدرة والوضع كمهاجرات. وهذا من شأنه أن يساعد في تسليط الضوء على العوائق التي تعترض حقوق المرأة المهاجرة والحاجة إلى شمول حقوق العمل الكاملة لجميع العاملات المهاجرات.

تشكل المهاجرات ما يقرب من نصف المهاجرين الدوليين في العالم [xiv] أي حوالي 135 مليون في عام 2020، بما في ذلك 70 مليون عاملة مهاجرة في وظائف منخفضة الأجر. [xv] قد يكون تقديم إحصاءات عن الهجرة غير النظامية أمرًا صعبًا، لكن التقدير "الحذر" كان 58 مليون مهاجر في عام 2021. [xvi]

### تواجه النساء المهاجرات وأسرهن أوضاعًا محفوفة بالمخاطر طوال رحلة الهجرة.

وقد ذُكر واقعهن في كل من منهاج عمل بيكين وأهداف التنمية المستدامة - من الاقتصاد والوصول إلى الخدمات العامة الجيدة إلى العمل اللائق وحماية البيئة. وقد دق الباحثون ناقوس الخطر من أن ظروف النساء قد تكون أسوأ في عام 2030 مما كانت عليه في عام 2015. [xvii] ومن المستحيل تصور طريق للمضي قدمًا للنساء الفقيرات دون معالجة الهجرة. وبما أن النساء يهاجرن لأسباب متعددة، بما في ذلك البحث عن فرصة اقتصادية أو مرافقة أزواجهن إلى بلد عمله، فإنهن يواجهن هشاشة ثلاثية:

- **حياة الفقر** في بلد الإقامة الجديد، والتي تتفاقم أحيانًا بسبب عبودية الدين الناجمة عن تكلفة الهجرة؛
- الهشاشة في **مجالات العمل المؤنثة** مثل الضيافة، والعمل في مجال الخدمات، والعمل الحر، والقطاعات غير الرسمية الأخرى؛ و
- **العبء الإضافي للعمل غير مدفوع الأجر**. إذا هاجرن بمفردهن، فإنهن في كثير من الحالات يكنّ في كثير من الحالات ربات أسر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أكثر من ثلث الأمهات المهاجرات هن المعيلات لأسرهن. [xviii] ويزداد العدد عند تصنيفهن حسب العرق. وإذا هاجرن مع نظرائهن من الذكور، فمن المرجح أن يعملن في وظائف غير مدفوعة الأجر وغير رسمية.



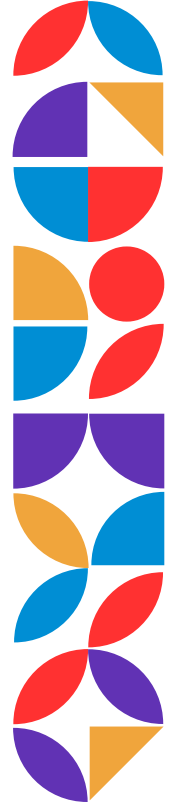
## الهجرة هي قضية شاملة عبر المجالات المواضيعية الاثني عشر لمنهاج عمل بيكين:

**النساء والاقتصاد:** تستلزم معالجة العدالة الاقتصادية للمرأة التفكير في تأنيث العمل. غالبًا ما يطلق عليها اسم "القدرة والخطيرة والمهينة [xiX] [3D]" الوظائف غير الرسمية غير جذابة للسكان المحليين الذين لديهم فرص عمل وحماية أكثر. وبالإضافة إلى طابعها غير الرسمي المتكرر والتميز والعنصرية وكرهية الأجانب التي تواجهها المهاجرات، فإن هذه الوظائف ثلاثية الأبعاد توظف النساء المهاجرات بشكل غير متناسب وتقلل من قيمتهن. على المستوى الكلي، كان للنيلولبيرالية الجديدة دور محوري في تقويض اقتصادات بلدان الجنوب، مع ما يترتب على ذلك من أضرار خاصة بالنساء والفقراء الذين يشكلون معظم العمال المهاجرين.

إن تحقيق المساواة للنساء من خلال السياسات الاقتصادية النيولبيرالية هو مسعى متناقض، إذ أن الاقتصاد نفسه هو الذي ينتج عنه تكثيف الاستغلال. فهن يهربن من الأزمات الاقتصادية في مجتمعاتهن الأصلية الناجمة عن الديون الخارجية والتدهور البيئي وعدم المساواة الاستعمارية التاريخية، ويعانين من الحرمان الاقتصادي ويضطرن إلى العمل في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة. وفي الوقت نفسه، ومع صعود القلة الحاكمة إلى السلطة، تختار النخب السياسية في بعض الأحيان الاقتصادات الوطنية المغلقة. وسواء من خلال السياسات الاقتصادية النيولبيرالية المعولمة أو السياسات الاقتصادية الانفصالية فإن الفقراء في الشمال وشعوب الجنوب يعانون على حد سواء.

**تعليم النساء وتدريبهن:** إن التعليم وحده غير كافٍ لمعالجة التحديات التي تواجه النساء المهاجرات، لأن المسألة ليست مسألة معرفة ووعي بقدر ما هي مسألة تمييز طبقي وعرقي/إثني وغير ذلك من أشكال التمييز والسياسات التقييدية. فالنساء المهاجرات ذوات الأجور المنخفضة، على سبيل المثال، يعملن في وظائف لا تحظى عادةً باعتماد رسمي لكونها غير رسمية. لم تتمكن الكثيرات منهن من الحصول على التعليم الرسمي بسبب الفقر، مما يحرمهن من بعض الوظائف. فالنساء اللاتي يعملن في هذه الوظائف لسن من ذوات المهارات المنخفضة، بل من ذوات الأجور المنخفضة، مما يجعل الخطابات حول التعليم باعتباره "المعادل العظيم" لا يرقى إلى تحسين وضعهن.

حتى في سياق المهاجرات أو اللاجئات ذوات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى، قد تمنع بلدان الشمال العالمي تحويل الاعتمادات والحصول على المعادلة، في حين أن العديد من البلدان في الجنوب جعلت بعض المهن متاحة للمواطنين فقط. وبغض النظر عن وضعهم التعليمي، يُستبعد المهاجرون غير المسجلين من العمل الرسمي، مما يحيلهم إلى حد كبير إلى وظائف وضيعة وبأجور متدنية.



**المرأة والصحة:** تشكل النساء فئة سكانية رئيسية تعمل في مجال الرعاية. وهن مقدمات للخدمات الصحية ومستفيدات منها على حد سواء. وخلال أي أزمة صحية، تكون النساء هن الأكثر تضرراً بسبب زيادة العمل في مجال الرعاية، ومن بينهن النساء المهاجرات اللاتي يواجهن عقبات إضافية. وقد انكشفت هذه الفجوة في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية مؤخراً عندما سار ملايين العمال غير الرسميين آلاف الأميال للعودة إلى ديارهم خلال جائحة كوفيد-19، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً. وفي الوقت نفسه، زادت الدول الغنية من تأشيرات العمل للعاملين المهرة في مجال الرعاية الصحية خلال الجائحة، مما أدى إلى استنزاف اقتصادات دول الجنوب من العاملين في مجال الرعاية الصحية.[xx]

وفي ظل خصخصة أنظمة الرعاية الصحية، يتقاضى العاملون الصحيون أجوراً متدنية، وقد يفتقر العاملون غير الرسميين إلى أدوات الحماية الأساسية، ولا تتمتع النساء المهاجرات بالضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي. ويصبح وضع الهجرة عائقاً في الوصول إلى الحق في الصحة، حيث لا تستطيع المهاجرات غير الموثقات الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة الأساسية بسبب السياسات التمييزية والعنصرية والقيود المعادية للمهاجرين التي تفرضها الحكومات. وتصبح الصحة الإنجابية أمراً ثانوياً في السياسات الخاصة بالمهاجرات ما لم تكن مصممة لحرمانهن من هذا الحق. وقد تتعرض النساء المهاجرات للتعميم القسري[xxi]. ويفتقرن إلى خدمات الصحة الإنجابية، وقد يتعرضن لاختبارات الحمل المنتظمة من قبل أصحاب العمل دون موافقتهم. وغالباً ما يتم تجريم العاملات المهاجرات بسبب الأمومة والإجهاض في سياقات هجرتهم بسبب وضعهن كمهاجرات، حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.[xxii]

**العنف ضد النساء:** العنف التوليدي[xxiii] ما هو إلا أحد أشكال العنف ضد المرأة. وتتعرض النساء المهاجرات واللاجئات والنازحات لخطر غير متناسب، سواء عنف الشريك الحميم، أو العنف المنزلي، أو العنف على أيدي موظفي إنفاذ القانون التابعين للدولة أثناء العبور أو الاحتجاز، أو العنف في مكان العمل الذي لا يوجد له أي تعويض، خاصة إذا كنَّ غير موثقات أو من أصول عرقية. على سبيل المثال، لا تملك العاملات المنزليات المهاجرات في ظل سياسات العمل الوطنية التي لا تعترف بالعمل المنزلي كعمل، أي سبيل انتصاف للإبلاغ عن العنف في مكان عملهن، لأنه ببساطة لا يعتبر مكان عمل. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم استبعادهن من القوانين التي تحظر العنف المنزلي. ولا يقتصر الأمر على عدم وجود إطار تشريعي وصعوبة الوصول إلى العدالة فحسب، بل إن فرص الإبلاغ عن هذا العنف أيضاً.



**النساء والنزاعات المسلحة:** إن القائمة الواسعة من الحروب والانقلابات المستمرة تجعل من المرأة والسلام والأمن أولوية ملحة. ولا يخفى على أحد أن النساء هن أول ضحايا مثل هذه النزاعات حيث تصبح أجسادهن ساحات للمعارك، حيث تقطعت السبل بالعديد منهن في المناطق الحدودية، أو يتقدمن بطلبات للحصول على تأشيرات دخول وطلب اللجوء أو اللجوء. كما تضطلع النساء أيضاً بدور رعاية الأطفال والمسنين والجرحى وغيرهم داخل مجتمعهن، مما يتطلب مستويات أعلى من الدعم. في حالات الطوارئ الصحية في مناطق النزاع، تواجه العاملات في مجال الرعاية الصحية مخاطر عالية من انعدام الأمن والعنف، ومع ذلك يواصلن تقديم الرعاية الصحية المنقذة للحياة للسكان. وإذا تقدمن بطلب للحصول على تأشيرة إنسانية أو طلب اللجوء، فإن بلدانهن الأصلية - التي غالباً ما تكون مصنفة في القائمة الحمراء بسبب النزاع المسلح - تكون سبباً في رفض طلباتهن. ولا يمكن للكثيرين منهم حتى تقديم الطلبات عندما يتم إغلاق السفارات والخدمات القنصلية وإعاقة حركتهم. وبالمثل، أثناء الحروب والنزاعات، يفر المواطنون إلى بر الأمان، وقد تُترك العاملات المنزليات والزراعات المهاجرات ليواجهن مصيرهن دون حماية.

**النساء والبيئة:** تتسبب الأزمة المناخية أيضاً في نزوح النساء وإعاقة حركتهن، مما يزيد من الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالنساء أثناء نزوحهن داخلياً وعند عبورهن الحدود. وقد يكون النزوح بسبب تدمير الأراضي الزراعية، من التآكل وإزالة الغابات والجفاف وارتفاع منسوب المياه وحرائق الغابات والفيضانات، وغير ذلك من الكوارث المناخية والبيئية. وقد يبحثون عن عمل في المدينة أو الهجرة إلى الخارج بسبب عدم وجود أشكال سابقة من سبل العيش. وفي بعض الأحيان يتم الاتجار بهن رغماً عن إرادتهن، فيتم اختيارهن بين الشر المعلوم والشر المجهول. النساء المهاجرات من جنوب الكرة الأرضية حيث التأثير الأكبر لتغير المناخ، قد يأخذن على عاتقهن دور توفير الغذاء أثناء الجفاف والمجاعة ورحلة الهجرة. ومع ذلك، فإنهن يجلبن معهن معرفة ذكية بالتكيف مع التغير البيئي، ومعرفتهن المحلية والمترابطة.

**النساء المهاجرات في وسائل الإعلام:** غالباً ما يستند التمثيل العنصري للنساء المهاجرات في وسائل الإعلام السائدة إلى قصص حزينة تركز على نهج الضحية والمنقذ، مما يثير مشاعر الشفقة بدلاً من التضامن ويكرر مجاز حماية النساء وليس حقوقهن. وفي حالات نادرة، تختار هذه الصور قصص النجاح الفردية التي تتبنى قصص نجاح فردية حيث تنتشل المرأة المهاجرة نفسها من خلال ما تملكه من مقومات للوصول إلى حياة كريمة، بينما الجانب الآخر هو إلقاء اللوم على المهاجرين الذين يفشلون في القيام بذلك بسبب بؤسهم. ومع تنامي كراهية الأجانب، غالباً ما يستخدم هذا التصوير التنميط العنصري للمهاجرات على أنهن أقل شأناً ثقافياً أو غير قادرات على رعاية أطفالهن. كما أن السياسات التي تصور المهاجرات على أنهن دون المستوى (بما في ذلك تلك السياسات التي يُزعم أنها تسعى إلى "حمايتهن" من ممارسات مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث) تشكك أيضاً في مهارتهن في تربية الأطفال - مما يعرض أي طفل، بما في ذلك الطفلة، لخطر الانفصال عن أسرته إذا ما أخذته خدمات رعاية الأطفال أو إذا ما تم سجن أمه المهاجرة أو ترحيلها. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يولدون لنساء مهاجرات في البلدان التي تثبت فيها الجنسية من خلال الأب و/أو في البلدان التي تكون فيها المهاجرات غير رسميات و/أو حيث لا يُسمح للمهاجرين بإقامة علاقات حميمة، يكونون عرضة لخطر انعدام الجنسية، مما يخلق بدوره ضعفاً إضافياً مرتبطاً بالهجرة. [xxiv]



**الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة:** هذه الآليات الحكومية غير متوفرة عندما يتعلق الأمر بالهجرة. فالمؤسسات الحكومية التي لديها تفويض للعمل في مجال الهجرة مرتبطة بالأمن القومي والتهديد الخارجي، وليس بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. فهي تتعامل مع المهاجرين على أنهم صدمة داخلية للأمة. العديد من الدول التي تبنت بحماس السياسات الخارجية النسوية فصلت هذه السياسات عن سياسات الهجرة والتجارة والتمويل وسياسات الأمن القومي. ويجب على الهيئات الحكومية المكلفة خصيصاً بالنهوض بالمساواة بين الجنسين أن تشمل جميع المهاجرات، بغض النظر عن وضعهن، في عملها وعمليات صنع القرار. فالتشريعات الوطنية بعيدة المدى للمساواة بين الجنسين التي لا تشمل صراحة المهاجرات غير الموثقات، على سبيل المثال، تتركهن في الخلف. يجب ألا تميز نظم المساعدة المالية والتقنية المقدمة للنساء بين النساء المحليات والمهاجرات، الموثقات وغير الموثقات. ويجب عليها أن توسع بفعالية أنشطتها التوعوية لتكون شاملة ومتاحة وخالية من المخاطر.

**السلطة وصنع القرار:** يفتقر المهاجرون بشكل عام إلى التمثيل المتسق في أماكن صنع القرار في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، حيث أنهم غالباً ما ينتمون بالفعل إلى مجتمعات مهمشة بسبب جنسهم وطبقتهم وطبقتهم الاجتماعية وعرقهم وإثنياتهم وإعاقتهم وما إلى ذلك. وتضاف طبقات أخرى من الضعف عند وصولهن إلى بلد المقصد حيث يتنقلن بين وضعهن كمهاجرات حديثاً والحواجز المؤسسية وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات وانخفاض فرص الوصول إلى العدالة. ولا تتمكن المهاجرات من الوصول إلى النقابات العمالية بسبب وضعهن غير المستقر والمؤقت وحالة التأشيرة كما في حالة التأشيرات المرتبطة بصاحب العمل أو نظام الكفالة. وفي العديد من البلدان، تُحرم العاملات المهاجرات من حقوقهن العمالية الأساسية، ولا سيما الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية. ويبقى تنظيم العاملات المهاجرات وتشجيع قيادتهن داخل النقابات تحدياً يجب معالجته. ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للمؤسسات الوطنية لصنع القرار، حيث أن هذه المؤسسات مصممة لتعزيز مشاركة المواطنين. وفي المرات النادرة التي يُسمع فيها صوت المهاجرات على مثل هذه المنصات، فإنه يُسمع كمثال حالة وليس كسلطة. عندما يتعلق الأمر بفضاءات صنع القرار الدولية، مثل مراجعة منهاج عمل بيكينغ، تواجه المهاجرات باستمرار عوائق للوصول إلى الفضاءات التي تستضيف مثل هذه المراجعات بسبب متطلبات التأشيرة وعدم الحصول على أوراق اعتماد رسمية والتكاليف الباهظة. علاوة على ذلك، لا يحظى موضوع "الهجرة" نفسه بالمساحة الواسعة التي يستحقها.

**حقوق الإنسان للنساء:** يتم تفويض حقوق الإنسان للمرأة المهاجرة. ويجب معالجة واقعهن الخاص في القانون والسياسات من أجل إعمال حقوقهن. وهذا يشمل جميع النساء المهاجرات بغض النظر عن وضعهن كمهاجرات. وقد تُستخدم كلمة "حقوق الإنسان" كناية عن حقوق المواطنة، لأن هناك متطلبات هيكلية لا حصر لها ضرورية لاستعادة هذه الحقوق والحصول عليها والحفاظ عليها. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان للنساء المهاجرات تهديدات وانتهاكات لحقوقهن أثناء دفاعهن عن حقوق مجتمعاتهن. وباعتبارها قضية شاملة لهذه المجالات الاثني عشر، يجب أن تكون الهجرة بمثابة اختبار حقيقي في تقييم التقدم المحرز في منهاج عمل بيكين والتوسع فيما بعده.

## ١١١. الطريق إلى الأمام:

تأتي مراجعة بيكين +30 في وقت يتزايد فيه النزوح المصحوب بعداء متزايد تجاه المهاجرين وتأمين الهجرة. وغالباً ما يستغل السياسيون رد فعل المواطنين على عقود من التقشف وتجربتهم في انعدام الأمن الاقتصادي العميق، ويلقون باللوم على المهاجرين في هذا الوضع كأداة للدخول في حكومات قمعية. وهذا يضع المهاجرات والمهاجرين من الجنسين وعائلاتهم في خطر أكبر من الأذى، بما في ذلك التعرض للاتجار بالبشر والانفصال عن الأسرة والأطفال والتجريم والسجن والإفقار المتوارث عبر الأجيال. لا غنى عن التدخل النسوي والمجتمع المدني لتركيز الهجرة والتضامن النسوي عبر القطاعات الذي يعترف بالطبيعة المترابطة لقضايانا إذا أردنا إنهاء رد الفعل العكسي والنهوض بجميع حقوق النساء.

### القيادات النسوية والشعبية للنهوض بأجندة سياسات الهجرة النسوية التقاطعية من القاعدة إلى القمة.

في هذا السياق، عقدت شبكة النساء في الهجرة (WIMN) المنظمات الأعضاء في شبكة النساء المهاجرات (WIMN)، المنظمات الأعضاء والقيادات النسائية الشعبية في مجال الهجرة والحليقات النسويات من مختلف القطاعات في منتدى نسوي حول الهجرة والنزوح (FFMD) في ديسمبر 2024، للنهوض بأجندة سياسات **الهجرة النسوية التقاطعية** من القاعدة إلى القمة.

إن المطالب التي انبثقت عن المنتدى النسوي للهجرة والنزوح هي أداة ضد الاستبداد، تركز على القدرة على بناء مجتمع وتضامن يشمل الجميع - سواء من المواطنين أو جميع المهاجرين.

## ندعو الحكومات إلى:

اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الهجرة في جميع مراحلها - المنشأ والعبور والمقصد والعودة. تنفيذ التعاون الدولي ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وضمن ظروف كريمة للمهاجرين، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وسبل العيش والحماية من العنف.

### دورة الهجرة

وضع حد لتجريم ووصم المهاجرين إلى جانب القضاء على الاحتجاز والعنف وسوء المعاملة داخل نظام الهجرة. مكافحة كراهية الأجانب وحماية المهاجرين من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس.

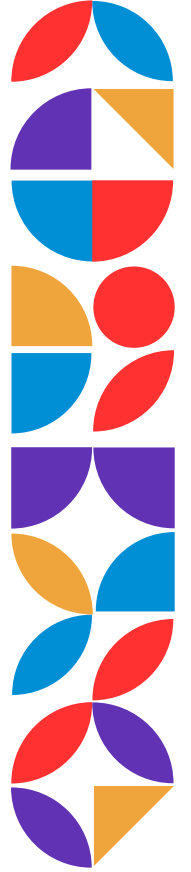
### التجريم والاحتجاز والعنف

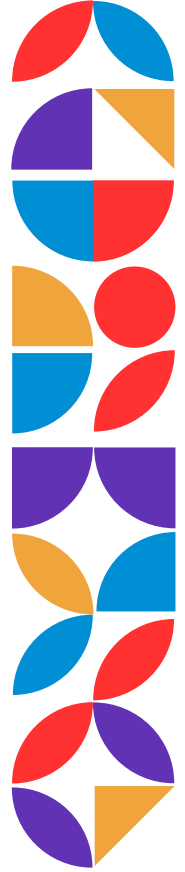
إنشاء مسارات آمنة وقائمة على حقوق الإنسان للهجرة. ضمان وحماية وحدة الأسرة والحصول على الوثائق القانونية لجميع المهاجرين.

### تسوية الأوضاع والمسارات النظامية

المعالجة العاجلة لقضية المهاجرين المفقودين من خلال إنشاء آليات للعائلات لالتماس العدالة، وتحسين تبادل البيانات بين البلدان وإجراء تحقيقات شاملة في حالات المفقودين.

### المهاجرون المفقودون





## حقوق العمال

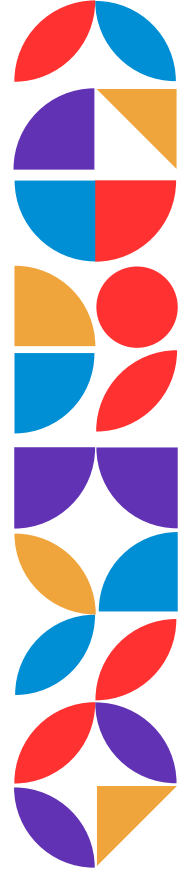
ضمان حقوق العمل الأساسية وظروف العمل اللائقة لجميع المهاجرين، بما في ذلك الأجور المعيشية والحماية الاجتماعية وبيئات العمل الآمنة والحماية من الاستغلال. وضع حد لعقود العمل المؤقتة الاستغلالية التي لا توفر هجرة قائمة على الحقوق، بما في ذلك وحدة الأسرة وحقوق العمل ومسارات الحصول على وضع دائم. الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لأعمال الرعاية وحق الإنسان في الرعاية، استنادًا إلى إطار عمل R5 في إعادة بناء التنظيم الاجتماعي للرعاية.

## الوصول إلى الخدمات والحماية الاجتماعية والعدالة

ضمان الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية والحماية الاجتماعية والعدالة المتنقلة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ويشمل ذلك الوصول الآمن وغير التمييزي إلى الرعاية الصحية والتعليم والسكن والمساعدة القانونية مع ضمان ألا يشكل استخدام هذه الخدمات الأساسية تهديدًا بالترحيل وألا يؤدي تقديم هذه الخدمات إلى فرض عقوبات على العاملين في مجال الخدمات العامة الذين يقدمونها.

## الحق في وحدة الأسرة

اعتماد وتنفيذ سياسات تدعم الآباء المهاجرين وأطفالهم. ضمان أن تؤكد هذه السياسات على المصالح الفضلى للطفل، وأهمية لم شمل الأسرة، والحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والمراهقين المهاجرين.



## الحرب والنزاع والتدخل والاحتلال

تطبيق المعايير الدولية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة. إنشاء آليات حماية للناشطين والصحفيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمستجيبين الأوائل والمدافعين في الخطوط الأمامية. وقف نشر العمال المهاجرين في مناطق النزاع. ضمان حقوق وسلامة العمال المهاجرين في مناطق النزاع، بما في ذلك حمايتهم من العنف والاتجار بالبشر وضمان وصول المساعدات الإنسانية. إنهاء الاحتجاز التعسفي.

## المشاركة السياسية

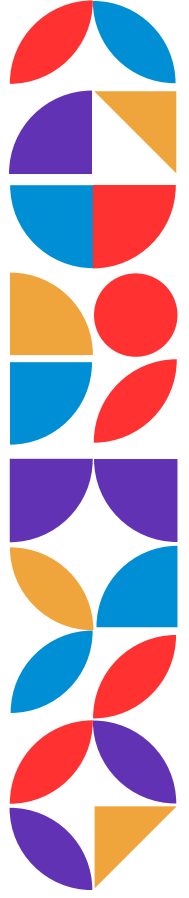
السياسية تيسير مشاركة النساء المهاجرات في عمليات صنع القرار من خلال إدراج أصواتهن في وضع السياسات، وضمان حقوقهن العمالية الأساسية في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية ومنح المجتمعات المهاجرة فرص التعليم وتنمية المهارات القيادية.

## السرديات

تحدي السرديات الضارة التي تجرم المهاجرين وتوصمهم وتجردهم من إنسانيتهم. تحدي الروايات العنصرية على وجه الخصوص. الاعتراف بقدرته النساء المهاجرات والأشخاص المتنوعين جنسياً على التأثير ومعالجة الأبعاد الجنسانية للهجرة.

## تغير المناخ

لاعتراف بتأثير تغير المناخ على الهجرة، وتعزيز العدالة المناخية، والانتقال العادل والمنصف، وتنفيذ استجابات قائمة على حقوق الإنسان للنزوح الناجم عن المناخ. الاعتراض على تصاريح العمل المؤقتة للنازحين بسبب المناخ، والتي تقوض حقوق العمل وحقوق المهاجرين. معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ، ومساءلة الملوثين، وتعزيز الخدمات العامة عالية الجودة لدعم التكيف والمرونة، وحماية حقوق المجتمعات النازحة.



## ندعو لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة إلى:

كأولوية ناشئة حاسمة لتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وعنصر شامل لجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. جعل الهجرة موضوعاً في جدول أعمال السنوات الخمس المقبلة.

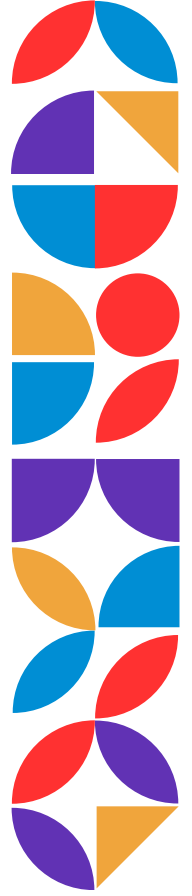
### مركزة الهجرة

ضمان وصول المجتمع المدني إلى عمليات استعراض منهاج عمل بيكين ولجنة وضع المرأة، لا سيما المنظمات الشعبية والأصغر حجماً ومنظمات النساء المهاجرات. ويشمل ذلك أوراق الاعتماد والتأشيرات وإمكانية الوصول إلى اللغة والتمويل. تسهيل مشاركتها داخل الحكومة والفعاليات الجانبية.

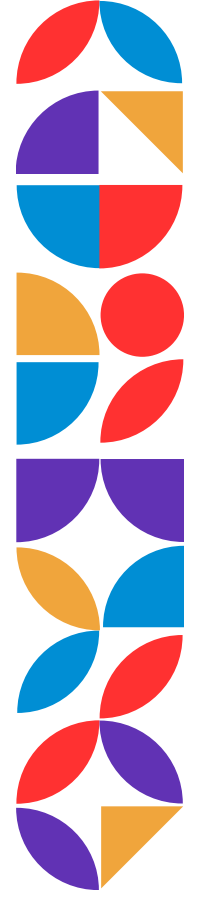
### تمثيل المجتمع المدني

## الخاتمة:

إن حقوق المهاجرات هي حقوق النساء وحقوق الإنسان، وهي حاضرة في كل جانب من جوانب صنع السياسات والحياة، وبالتالي يجب معالجتها في السياق الكامل لمنهاج عمل بيكين وأجندة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. لقد اكتسبت الحكومات الاستبدادية المعادية للحريات المدنية السلطة من خلال استغلال القلق العام لتأجيج كراهية الأجانب مع تجريم المهاجرين وتجريدتهم من إنسانيتهم. وهذا لا ينتهك حقوق الإنسان للمهاجرين فحسب، بل يقوض أيضاً المبادئ الديمقراطية وحقوق المرأة والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية للجميع. إن القضايا متعددة ومتنوعة، ولكن الحل مشترك: التضامن في كل قضية وفي كل مكان، وليس التخلي عن المهاجرين بل جعل عدالتهم محور كل مطلب سياسي. إن سياسة هجرة نسوية تقاطعية ليست ضرورية للمهاجرين فقط، بل ضرورية لمواجهة المد الاستبدادي وبناء عالم أكثر عدالة وإنصافاً للجميع.



- [i] Arundhati Roy (2000). "The Pandemic Is a Portal," in Azadi: Freedom. Fascism. Fiction., Haymarket Books.
- [ii] الفيضانات وحرائق الغابات والمسودات والأعاصير: باكستان (2022)؛ أوروبا الغربية (2021)؛ كاليفورنيا (2020، 2023، 2025)، أستراليا (2019، 2020)، كندا (2023)؛ غرب أمريكا الشمالية (2021)؛ أوروبا (2022)؛ مدغشقر (2021)؛ لوزيانا (2020)؛ فلوريدا (2020)، إلخ.
- [iii] الفيضانات وحرائق الغابات والمسودات والأعاصير: باكستان (2022)؛ أوروبا الغربية (2021)؛ كاليفورنيا (2020، 2023، 2025)، أستراليا (2019، 2020)، كندا (2023)؛ غرب أمريكا الشمالية (2021)؛ أوروبا (2022)؛ مدغشقر (2021)؛ لوزيانا (2020)؛ فلوريدا (2020)، إلخ.
- [iv] Resolution 1, "Beijing Platform for Action" (1995). UN Women.  
[https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/PFA\\_E\\_Final\\_WEB.pdf](https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/PFA_E_Final_WEB.pdf)
- [v] Outcome Document, "Future Actions and Initiatives to implement the Beijing Declaration and Platform for Action"(2000). Introduction para#5, p. 207.
- [vi] "Five-year Review of the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action (Beijing + 5) held in the General Assembly, 5 - 9 June 2000," (2000), UN Women.  
<https://www.un.org/womenwatch/daw/followup/beijing+5.htm>
- [vii] "No Setbacks Suffered, Few Gains Made During Beijing Platform Review," (2020). Guttmacher Policy Review, Volume 3 (Issue 4).  
<https://www.guttmacher.org/gpr/2000/08/no-setbacks-suffered-few-gains-made-during-beijing-platform-review>
- [viii] Footnote 6: paragraphs 29 and 42.
- [ix] Outcome Document, "Future Actions and Initiatives to implement the Beijing Declaration and Platform for Action"(2000). Introduction, 98b p. 261 Also, see outcome document's development through the negotiation process here:  
<https://www.un.org/womenwatch/daw/csw/outcome.htm>
- [x] See "Beijing +5: Assessing Reproductive Rights", Briefing Paper, 2000. Center for Reproductive Rights. [https://reproductiverights.org/wp-content/uploads/2018/08/pub\\_bp\\_Beijing5.pdf](https://reproductiverights.org/wp-content/uploads/2018/08/pub_bp_Beijing5.pdf)
- [xi] "Review and appraisal of the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action and the outcomes of the twenty-third special session of the General Assembly," (2020). Report of the General Secretary. United Nations Economic and Social Council. para# 16; 19; 114; 223; 269; and 209.
- [xii] Sanam Amin (2020). "From World Conferences to 'Generation Equality': Defending Beijing and building a new feminist agenda," Australian Human Rights Institute.
- [xiii] Action Coalitions: "Global Acceleration Plan: Executive Summary," Generation Equality. 2021. Sustainable Development Beijing +26
- [xiv] "International Migrant Stock" (2020), UN Population Division. United Nations Department of Economic and Social Affairs.
- [xv] See "World Migration Report" (2024), International Organization for Migration. <https://worldmigrationreport.iom.int/msite/wmr-2024-interactive/>



- [xvi] “Protecting the rights of migrant workers in irregular situations and addressing irregular labour migration: A compendium” (2021). International Labor Organization, p2.
- [xvii] “A gender equal future in crisis? Findings from the 2024,” (2024). SDG Gender Index. Seattle: Equal Measures 2030.
- [xviii] “A Profile on Immigrant Women in the Workforce” (2021). The Center for American Progress.
- [xix] “Module 9: Working with Vulnerable Groups.” (2010, 2022) ILO Curriculum on Building Modern and Effective Labour Inspection Systems. International Labor Organization.
- [xx] “Impacts of Covid-19 on migrant health workers” (2022). Public Service International.
- [xxi] Yasmine, Rola, and Batoul Sukkar (2019). “Restrained Motherhood: The Lebanese State in Times of Changing Demographics and Moral Values.” *Sexual and Reproductive Health Matters* 27 (2): 27–38. Add a little bit of body text.
- [xxii] “Imprisoned in Malaysia After Legal Abortion.” (2018) Center for Reproductive Rights.
- [xxiii] van der Waal, Rodante, Kaveri Mayra, Anna Horn, and Rachelle Chadwick. (2023) “Obstetric Violence: An Intersectional Refraction through Abolition Feminism.” *Feminist Anthropology* (Hoboken, N.J.) 4 (1): 91–114. <https://doi.org/10.1002/fea2.12097>.
- [xxiv] Fernandez, Bina, Thomas McGee, Zahra Albarazi, Deirdre Brennan, and Karen Block. (2023). “At Risk of Statelessness: Children Born in Lebanon to Migrant Domestic Workers.” *The International Migration Review*. <https://doi.org/10.1177/01979183231186794>.



**كتابة:** رولى الصغير  
**تحرير:** كاثرين تكتاين وكارول بارتن مع مساهمة مجموعة WIMN  
للعمل على بيكين+30.  
**تصميم:** كاثرين تكتاين

[www.womeninmigration.org](http://www.womeninmigration.org)  
[wimninfo@womeninmigration.org](mailto:wimninfo@womeninmigration.org)